Document: EB 2008/94/INF.2
Date: 6 August 2008
Distribution: Public
Original: English

A

IFAD

تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

التقرير الأولي عن إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق

المجلس التنفيذي – الدورة الرابعة والتسعون
روما، 10 – 11 سبتمبر/أيلول 2008

للعلم

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للعلم.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

كانايو نوانزي
نائب رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ورئيس لجنة إدارة المخاطر المؤسسية
رقم الهاتف: 2518 5459 06 39+
البريد الإلكتروني: k.nwanze@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra
الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية
رقم الهاتف: 2374-5459-06-39+
البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

التقرير الأولي عن إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق

أولا – مقدمة

1- الغاية من هذه الوثيقة هي توفير معلومات محدثة للمجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق المنبثقة عن الوثيقة REPL.VII/4/R.5 المعنونة "إدارة المخاطر في الصندوق" والتي تم إعدادها في إطار المشاورات الخاصة بالتجديد السابع لموارد الصندوق.

2- وقد وضع بالفعل العديد من العناصر الرئيسية لإدارة المخاطر وممارسات الضوابط الداخلية، مثل التخطيط الاستراتيجي المستند إلى النتائج والضوابط الداخلية، موضع التنفيذ في الصندوق في السنوات الأخيرة و/أو أنها قيد التطوير حاليا. إلا أن وضع إطار رسمي ومنتظم لإدارة المخاطر المؤسسية قد بدأ يخرج للنور مما يتوجب أن ينجم عنه نهج أكثر تحديداً لاحتواء المخاطر. ويعني هذا الإطار إدارة القضايا التي تؤثر على تحقيق الأهداف في وقت أبكر، وبالتالي تحسين قدرة الصندوق على تأدية مهمته وتحقيق أهدافه. كذلك فإن من شأن هذا الإطار أن يجعل عمليات الصندوق متوائمة مع أفضل الممارسات.

3- وكما تم تسليط الضوء عليه في مشاورات التجديد السابع، فقد ألزمت إدارة الصندوق نفسها بتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية بأسلوب هيكلي متدرج ضمن عمليات صنع القرار التي تقوم بها إدارة الصندوق، بالاستناد إلى الموارد والأدوات والممارسات القائمة بالفعل عوضاً عن خلق هياكل ومناصب جديدة دائمة.

ثانيا – الخطوات المتخذة مؤخراً بشأن إدارة المخاطر المؤسسية

4- منذ إصدار الوثيقة REPL.VII/4/R.5، جاءت الأنشطة والإنجازات الرئيسية المتعلقة بإدارة المخاطر المؤسسية على النحو التالي:

- تنفيذ إجراءات وعمليات القروض والمنح بصلابة أكبر، ويتضمن ذلك تعزيز وضمان جودة تصميم المشروعات والبرامج من خلال الاستعراضات الداخلية والخارجية لها، لتحسين احتمالات نجاح أهداف المشروعات ونواتجها ومخرجاتها. كذلك فقد تم إدخال تحسينات على دعم تنفيذ المشروعات عبر توفير التدريب المتخصص لجميع موظفي الصندوق المنخرطين في المشروعات بشكل مباشر، لوضع السياسة التي أصدرها الصندوق مؤخراً بشأن الإشراف ودعم التنفيذ والخطوط الموجهة لها موضع التنفيذ، ومتابعة مباشرة وأكثر نشاطاً لتقارير المراجعة من قبل الشعب الإقليمية ذات الصلة، وتوليد قدر أكبر من المعرفة وإدارتها من خلال زيادة الحضور القطري. ويركز إطار قياس النتائج المصادق عليه مؤخراً على جودة المشروعات عند الدخول وخلال التنفيذ وعند الإنجاز، وبالتالي الإسهام في تعزيز الفعالية التشغيلية للصندوق عن طريق قياس النتائج التشغيلية والإبلاغ عنها؛

- تعزيز العمليات الإدارية والمالية والأدوات القانونية، وبخاصة إصدار الإجراءات اللازمة لبرامج الفرص الاستراتيجية القطرية المستندة إلى النتائج والحضور القطري والإشراف المباشر والتغطية التأمينية؛

- إدماج إدارة المخاطر ضمن عمليات التخطيط الاستراتيجي وإدارة النتائج في الصندوق عن طريق نظام مؤسسي للتخطيط وإدارة الأداء (يعتبر "تحسين إدارة المخاطر" واحداً من نتائج الإدارة المؤسسية الثمانية في الصندوق). وقد تم إحداث سجل للمخاطر المؤسسية، وهو سجل تحدده عمليات رصد المخاطر وتصاعدها؛

- تعزيز شعبة إدارة الأصول والخصوم في الصندوق التي تركز أنشطتها على إدارة جميع أصول وخصوم الصندوق ومخاطرها المتشابكة. وتتلخص المهام الجوهرية لشعبة إدارة الأصول والخصوم في دعم عملية صنع القرارات المؤسسية من خلال اسقاطات ورصد استخدام وتوفر الإقراض والموارد، ومن خلال تحليل ورصد المخاطر المالية. كما أنها تنفذ أيضا سياسة السيولة في الصندوق التي صادق عليها المجلس التنفيذي في ديسمبر/كانون الأول 2006. وهي ترصد بشكل وثيق أداء حافظة الاستثمارات في الصندوق وتتبع المخاطر؛

- إحداث لجنتين استشاريتين للاستثمارات والمالية، وإعادة إحياء لجنة تسيير تقنية المعلومات بعد تنقيح وتعديل مسؤوليتها؛

- تنفيذ سياسة محاربة الفساد والتدليس في أنشطة الصندوق وعملياته (سياسة محاربة الفساد)، وتعميم جميع الاتصالات المتعلقة بها عبر النشرات وموقع الصندوق على الإنترنت، وإنشاء شعبة للتحقيقات، وخلق عمليات للتحقيق وفرض الجزاءات، وإحداث فريق للتحقيق في إدعاءات التحرشات والمضايقات.

- تعيين قائد لإدارة المخاطر المؤسسية (نائب الرئيس) وإحداث لجنة لإدارة المخاطر المؤسسية.

5- تتضمن تشكيلة لجنة إدارة المخاطر المؤسسية عضوين من الإدارة العليا في الصندوق، إضافة إلى ممثلين عن جميع الدوائر، مع وجود مدير مكتب الإشراف والمراجعة الداخلية بصفة مراقب فيها. ويتلخص دور اللجنة في وضع وقيادة تطوير إدارة المخاطر المؤسسية في الصندوق، وتنسيق تنفيذها واستعراض ورصد عملياتها ونتائجها على أساس منتظم. وهي تتبع خطة عمل سنوية تُحدَّث على الدوام.

6- منذ إنشائها، ولجنة إدارة المخاطر المؤسسية تقود المبادرات التالية:

- تنظيم عرض موجز لإدارة المخاطر المؤسسية موجه للإدارة العليا في الصندوق؛

- إطلاق موقع لإدارة المخاطر المؤسسية على الشبكة الداخلية للصندوق؛

- وضع مسودة لسياسة إدارة المخاطر المؤسسية؛

- وضع مسودات لوثائق إطارية أخرى لإدارة المخاطر المؤسسية مثل إطار الضوابط الداخلية؛

- وضع معالم للمخاطر المؤسسية ورسم الخرائط لها.

ثالثا – المضي قدما

7- تتضمن الأنشطة الجارية والأنشطة المخطط لها على الأمدين القصير والمتوسط ما يلي:

- صياغة أطر لإدارة المخاطر والضوابط الداخلية؛
- رفع الوعي بإدارة المخاطر المؤسسية على مستوى المنظمة بأسرها، مع التركيز بشكل خاص على تدريب فريقي الإدارة العليا والمتوسطة في الصندوق؛
- تطوير جارٍ لمعالم المخاطر المؤسسية والشُعَبِية في سياق محادثات الأداء (أي الحوار الذي يحيط بعملية تقييم الأداء)؛
- تقرير رئيس الصندوق بشأن وضع أنشطة إدارة المخاطر المؤسسية لعرضه سنويا على لجنة مراجعة الحسابات قبيل عرضه على المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان.